

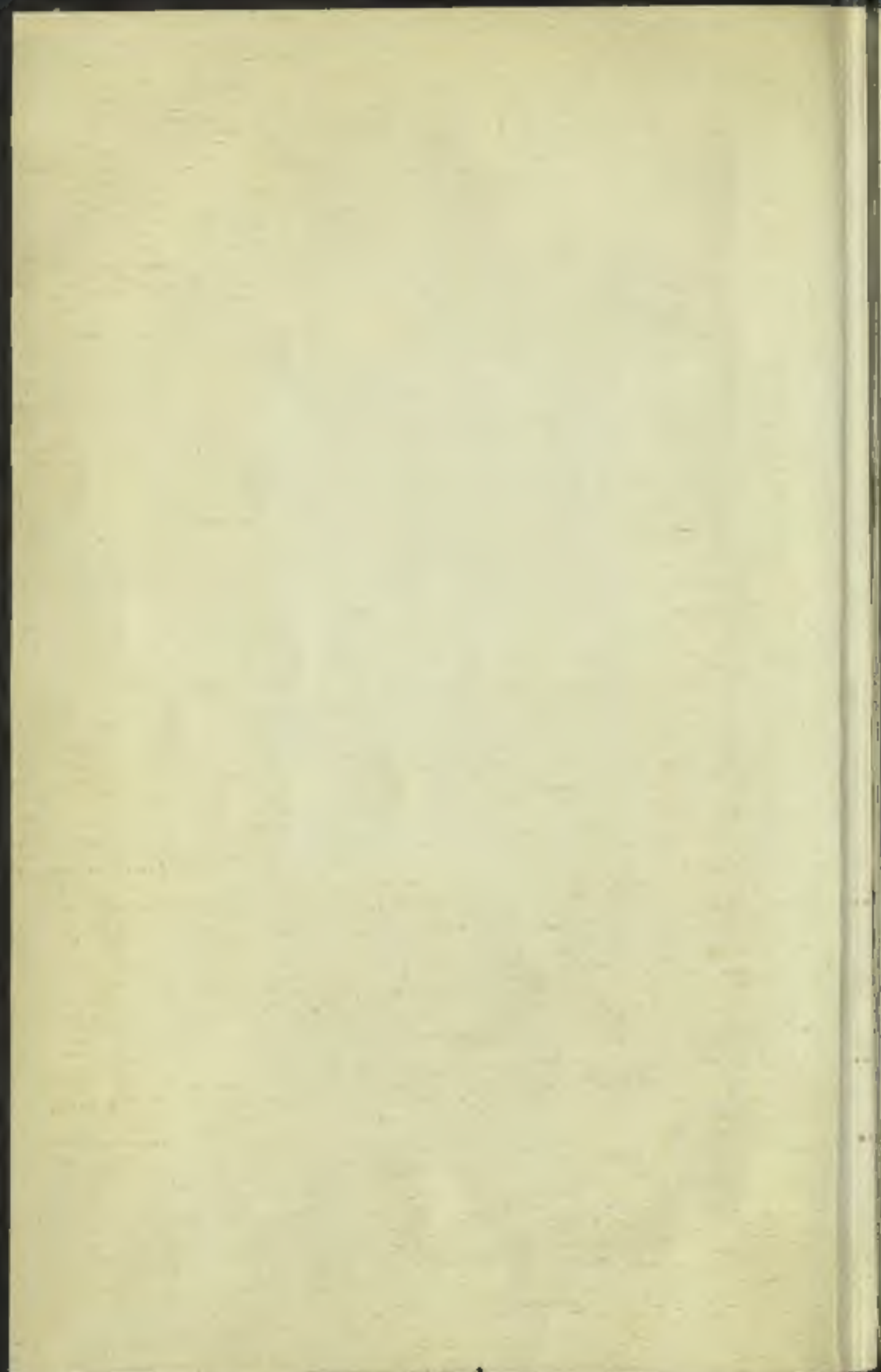
الاتحاد الثاني

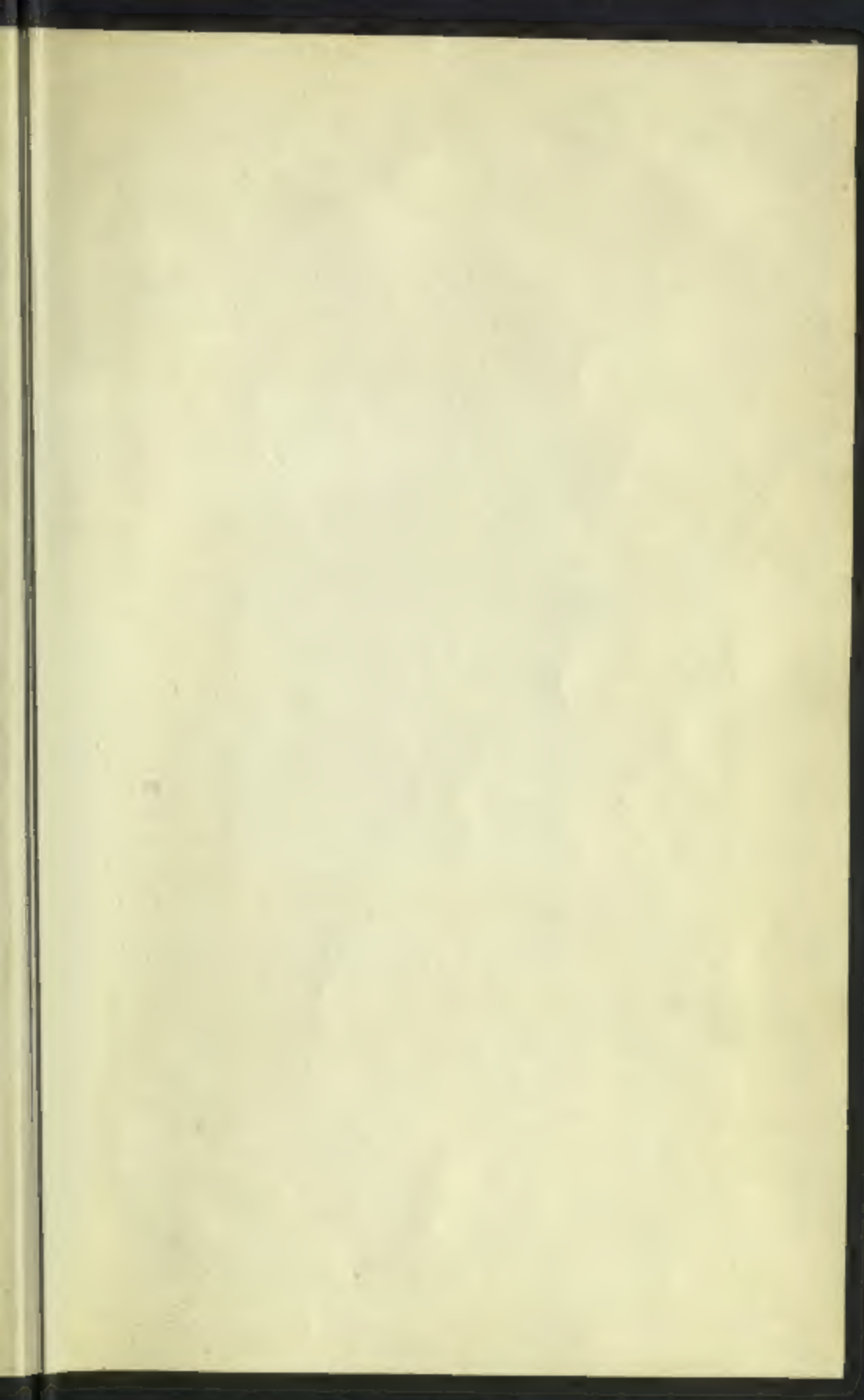
السلطة الثانية

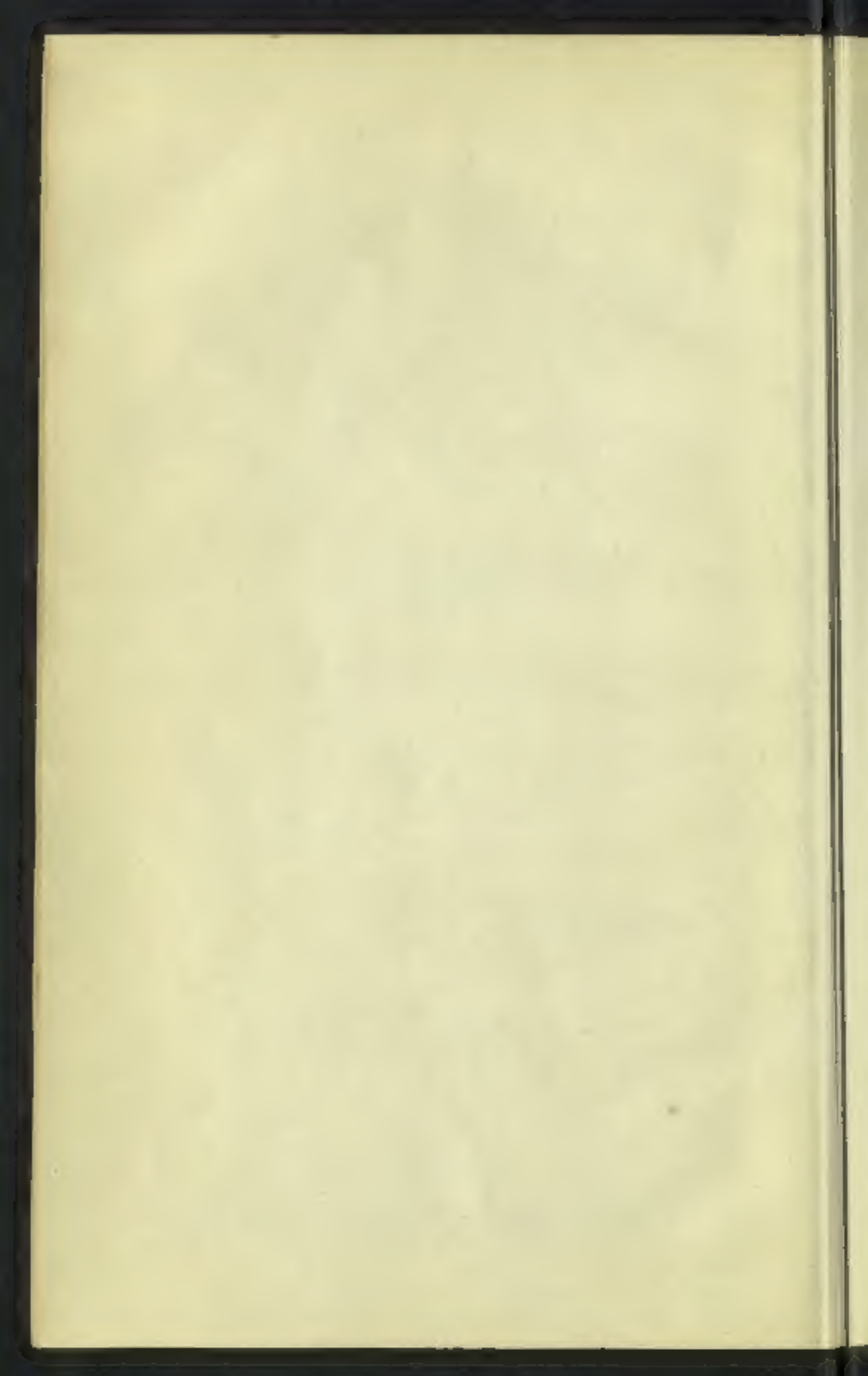
CLOSED AREA

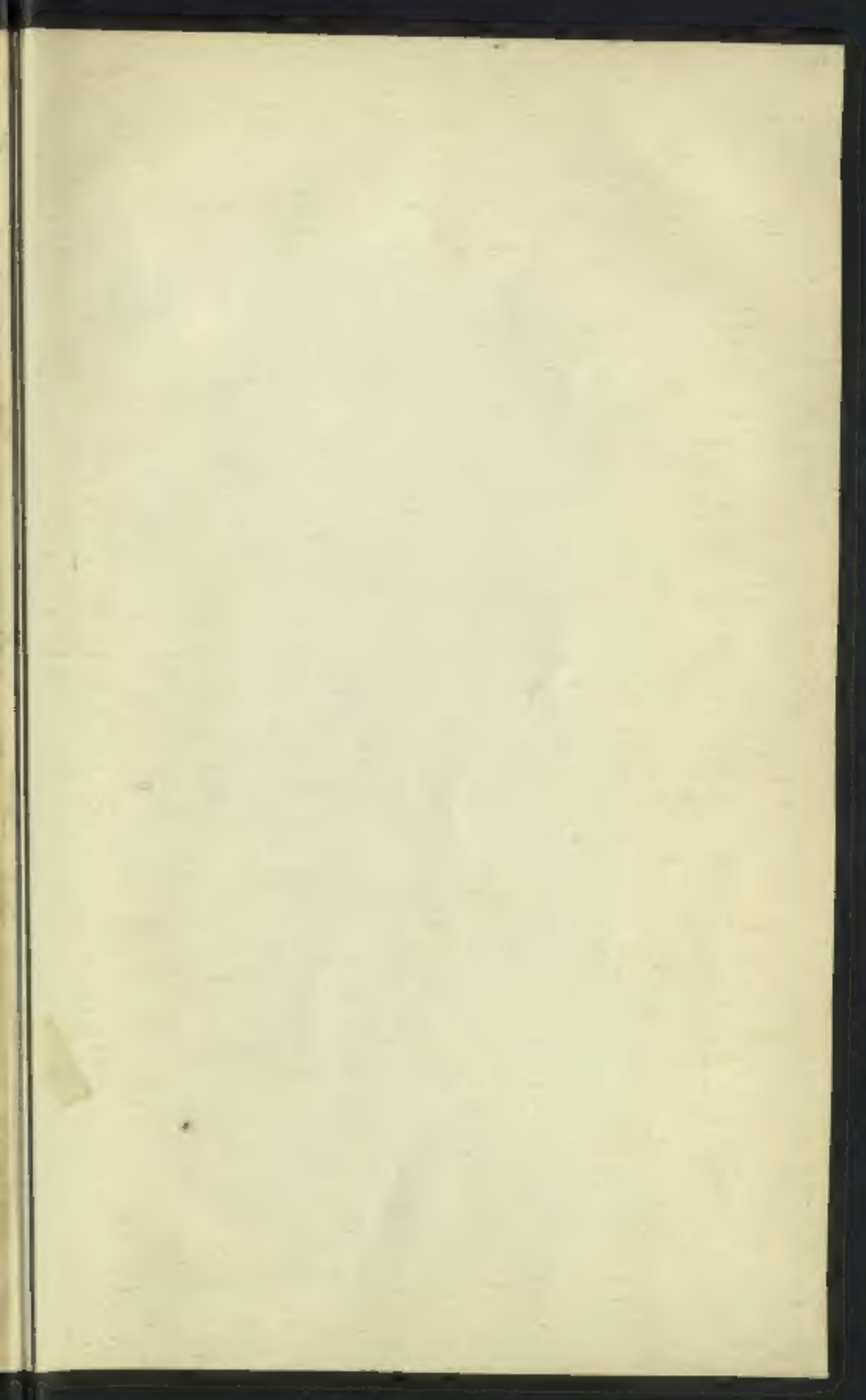
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT











CA
956.9
191mA
CA

الاتحاد اللبناني



المسألة اللبنانية

Large - D. 4. Jan. 1926

اول يناير سنة ١٩١٣

28425

منطبعة الخراف يشاع الفخا امضير



المسألة اللبنانية

ليست المسألة اللبنانية من صنع السياسة ، فلا هي نتيجة إيعاز من الخارج ، ولا تدبير من الداخل ، وإنما هي نتيجة طبيعية للحالة الحرجة التي انتهى إليها اللبنانيون من الوجهتين الإدارية والاقتصادية بسبب الغبن الذي نالهم من نظامهم القديم البالي من جهة ، وسوء تطبيقه من جهة أخرى

كان لبنان منذ القدم مستقلاً بإدارته الداخلية استقلالاً تاماً تحت سيادة الدولة ، يحكمه امرأته حسب عرف أهليه وتقاليدهم ، وتتوارثون الحكم فيه أباً عن جد . ذلك لأن لبنان لم يفتح بالسيف بل قبل سيادة الدولة طوعاً على أن تكون له تلك الحقوق ، وذلك في سنة ١٥١٦ بعد انتصار السلطان سليم على المليك . وهو قد استمر بالفعل متمتعاً بها من ذلك العهد الى آخر حكم الامير بشير احمد الشهابي المعروف بأبي طحين الذي قتل في فتنه أهلية أثارتها عليه يد الدسائس بعد خروج الحملة المصرية من سوريا وخلفه سلفه الامير بشير الكبير في أواسط القرن الماضي . ففي ذلك الحين حاولت الدولة لأول مرة أن تتدخل في إدارة أحكام لبنان بالرغم عن اليهود التي كانت أعطتها حديثاً على نفسها للبنانيين بواسطة الدول ، باحترام استقلالهم الداخلي حيثما استمات بهم على اخراج الجيوش المصرية ، وعلى الرغم من نصائح الدول التي نهتها مراراً الى احترام

تلك اليهود . فكان أول عمل أناه عمّاها أنها سموا في اذكاء نار العداء
بين عناصره مسيحيه ودروزه ، وحيأوا المذبح المشهورة في تاريخه باسم
حوادث سنة ٦٠ جرياً على قاعدة فرق تسد . ولكن الدول المتمدنة
غضبت للبنانيين الذين كانت تربطهم بها روابط تاريخية قديمة وتقاليده
محفوظة ، فاحتلت جيوشها البلاد تحت الراية الفرنسية حقناً للدماء ،
ثم وضعت للبنان نظامه الحالي بالاتفاق مع الدولة ، حافظة لجموعها حق
المراقبة على العمل بمقتضاه ، فأصبح الجبل في الحقيقة من ذلك الحين
تحت سيادة الدولة وحماية تلك الدول معاً

وضع ذلك النظام بصفة أساس للحكومة ذات استقلال اداري
كما كان شأنها من قبل ؛ فهو لم يكسب لبنان حقاً جديداً من هذا القبيل
بل أقره على حقه القديم ، ولكنه عدل شكل الحكم من امارة مطلقة
الى حكومة نيابية . غير ان التنازع الذي قام بين وكلاء الدول بخصوص
شخصية الحاكم وصفته ، استغرق كل اهتمامهم ، وشغلهم عن وضع تفاصيل
ذلك النظام ، بقاء نافصاً غامضاً ليس فيه الا القواعد الأساسية الكبرى
للحكومة النيابية المقصودة ، كما انه من جهة اخرى ، صرف ذهنهم عن
التنظر في مستقبل لبنان الاقتصادي ؛ فلم ينتبهوا الى ان الحدود الجديدة
التي عينتها له الدولة أضيق من ان يحمد ضمن دائرتها رزق أهله ؛ فكان
الاهمال من هذين الوجهين سبباً لشقاء لبنان ؛ حيف في الداخل للمقيمين ،
وتشتت في الخارج للنازح

لا ننكر أن نية الدول في النظام الذي وضعت له لبنان هي اقراره على

الاستقلال الاداري الذي كان له من قبل الأما تخذ من شكل هـ
لاستقلال بعض التصريح . كما لا ينبغي أن يحكمه لولي قصي
بقا القديم إلى قدمه عند عدم النص . ويمكن أن يكون العمل
على مقتضى هذه القاعدة في كل أمر تحت نظامه . ولكن الأمر
يجري على العكس من ذلك لأن الحكام ليس كانوا من صرف
لدولة بل كانوا مع الدول نوعا خاصا . كانوا دوتو مركزا مسؤولين
أنهم مسؤولون فيه مباشرة ودون العمل يقتضي روح العمل موضوع ، فإن
يعملون لا على عمه و سبيله من حيث لا يرضى ندوة ليدلوا
لديها عطلوى . ويثبتوا أنفسهم منصفين مسؤولين له من حيث مدتهم
على هذا النوال . ر حواء . ج د مد لا حرج من صحيح لاستقلال
الاداري أثرأ بعد عين . وسند الحكمه في كل شيء . حجة في النص .
لا عيب سبيله بقدر ما لا حكمه . وضعت الامارات . ووقعت لثمة
وعزها د . و سميت بمرجه من حكمه وعكسها . حزنات سال في
المعهد لا حرج في وقت شهر من شهره و دنى
هذه حجة . لأن من حجة الاداريه . وه حجة من وجهة
لاقتصاده فكيف سـ تثبت سبيله في مشارق الارض ومعاربها
للررق . حتى أصبح حسب الأيدي حجة من سبيله مددعه . وهذا
برهن محسوس قائم على صديق محال ليس في رصه . وفي بعض
السن على حدوده حجة لا يبد منه حجة من رصة آلاف كيو مبر
معظم رص صخره لا تصبح بارح . ولا تنفع بصره . حال كون اهله

هذا التمدد هو نتيجة حصر المال في حدود بضائفة مثل
 اللب بين اليوم في حياهم ، مثل زحار في اميش على صجره حرداء وسط
 الحدود ، معروف في حق لوجود ، ولكنه محروود من أساس حياة
 الناس من خالص لادريه ولاقتصاده ، تد من سوت اميدة ،
 ثم أحد زرد مع بر من ، سنة ساء لصدولي ربيع في العهد لاجير
 مبلعا لا نطق معه حياة

ذلك ، فارت مدد حاكم جن لاجير الهة ووحدت الرصة
 لث اسكوى غمسه لطري حرد حاكم حرد ، فام تسيول على
 ككرة أها طايون بلاصلاح مرد وحدد من ثل صوب ، من لسان
 سسه ، لي ورو ، الى مرنا ، ثاله ، حو به ، ولا ر حة لي
 لاصلاح حة قبة ، ولأه من حة حاصد شدد ، ثل دلال لاجماع
 على غير من - من شهر ثرد ، ثاله حيرة

وعده وجود همد ، ثاله في هو اسب في ن شكوى
 حاد محسنة في شكوا ، ومصاها ، حلال ، حرد ، على ، ثاله
 في حو حرد لا ، كلب زجع لي سلس حرد ، ثاله ، وهو
 حاص نكسة الحكة ، وثاني قتصادي ، وهو صبق سباب ثاله
 ودي ثك ن حصة من مجموع ثك سكاوي ، ثاله ثك مناه
 كثر من شكوا زجع ، وثا الملاج الناجع فليس في وسع كل مريض
 ، يبره ، وثا عين ، ولا يح أحد ، ثاله في ، وثا ، ثاله هو ذلك
 لذي كسر دوا ، ثاله لا سوه

وقفت الدول تأجدها على حاجة لبنان خفيفة للإصلاح ، وفرت
 مبدئياً على مسحة يد سقي علينا أن ننظر في ماهية ذلك الإصلاح
 يرى جمهور البعث اليوم على خلاف طوائفهم أن لإصلاح الحقيقي
 لا يكون لأمرين : أولهما إعادة الحكم الذاتي للبنان إدارياً وقضائياً
 على قواعد دستور . وبعبارة بسيطة : يعني إعادة حل في حدوده
 الطبيعية والدرجية ليكون لأمره ما يسمي به الشرق فيصير شراً لمهاجرة
 التي أودت أهله في التشتت والشف.

بما فهم تقدمه حاجة لبنان الشديدة إلى هذين مطلبين ، ونقول لأن
 فوق ذلك أن كلا الأمرين حق شرعي للبنان لا يمكن إنكاره
 فـ إن حل في سيده دولة سوعاً على أن يكون حر مستقلاً
 بدارنه لإحلية وفي مصانه استقلالاً تاماً فهذا الحق الذي حظه لنفسه
 وأقرته الدول عليه ، وتمتع به حتى مستعمرات مصر ، مصر منه
 لإعماهدهم ، ولا يفتح ، ولا يحكم من دول لأوروبا ؛ ذلك ما حدث
 من التعديل في ذلك الحق القديم أن دول بالانفاق مع دوله العلية
 عبرت الحكم من استقلال دري تحت مير مطلق ، في استقلال
 دري دستوري تحت سلطة بيده . وجمعت السلطة لفسدة بيد حاكم
 مسيحي نفعه لدول بالانفاق مع لدوله عليه بدلا عن أمير اللبناني
 بشكل حكومه من هذا نفعه فقط هو الذي تميز ، ولكن لاستقلال
 لأدري . نفس . ولذلك قد صرح وكلاء لدول في شأن وضعهم لنظام
 لبنان الحالي أن كل ما للدوله من الحقوق بتفصي ذلك نظام ، هو تعيين

الحاكم على لسان بهر ك برني مع لدون المذكورة ، لا شيء لها سوء .
 فإسناد دن كل حقوق التي كانت له قبل نظامه الحالي إلا ما جاء
 معارضاً لها في ذلك النظام . لنص لصريح منه حق النصف في مشروعاته
 الداخلية وفي استخراج معدنه إلا مصادفة من لدوه ولا مرعة ، ولا نقد ،
 ثموره ، مصادره ، ككائنات في الأرض ، وعديد واستيراد ما يرده
 من محصولات والبضائع لا نقد ولا شريحه . أم ، ككرك فهو ، يحرم
 منها إلا مقابل عهد الدوه بامية ، لا يستمره حسن الإدارة من انصاف
 فوق برد حكومته . وحين ن دونه لا تدفع اليوم للثان شيئاً والإدارة
 فيه يتفحص كل شيء ، . دليس فيه كسب وحيد للتعليم على نفقة الحكومة
 ولا صرف فيه قرش وحيد من حرسه في مصاحه محبة و الخجيات
 الأخرى العمومية فلا عن أية مرعات موصف ، وفيه عدد حاضرة
 الحكامه حفظ الأمن عن حاجة البلاد ، وعن أية شيء ورده نصيب .
 فإسناد دن مده لدوله لمصادر الأمانة تجمع هذه الشؤون التي هي من
 الحاجيات لدونه عند جميع الأمم . و ، نترش لسان رسوم كرك على
 صدراته وورده خاتمة أيون ص ، في هدا اسناد
 و ، من د حجه المصالحه فسد حق التشريع بحكم سبلاله
 لأصلي : وهذا حق لمش في صاده حالي لا من وجهين أحدهم
 بوقيف ساد حكم ، لاعداد على لدوه لصبية ، وشاني ترتيب شكل
 محاكم و ، الشريعة على حكم تنفذها في معرض ما سعاد شيء .
 فإسناد دن حق التشريع في حد ذاته كما كان من قبل .

نعم ان الحكماء الذين يقولوا بحكم في ابدن بعد انظمة مدو و مدوم
 في نظامه اقل في واحد مد لاخر حتى ساندوه بالهذه العنق في الماء
 ولكن عملهم هذا كان حري لا بد من سال : و ان كان غرضت عليه
 لدون اكثر من مرة و يوم بعد من خلق لاني شئت
 لا يريد من ان الناس ان يسمعون على شغل ناي و صفة صام
 ان لا بد من ولا على حكم عري و شرب مني كان معولا به
 من قبل و دعه يسمعون على ان مقرر حضر يخاص صفة حر و انما هو
 قرب من اذنه ساندوه و كما هو يراون و ان حق البشرع
 ندم و الله ندم و يبع منه

و بعضه ان و حكم في تخرج ناي ساه مع حق
 تاثيره هو ان و الحق فقدمه ساه صفة غير مشروعة
 و من تخرج ناي و ان في صفة و صفة به لا حدث حق
 حدد و لا به و ان في كونه من لا بد من صفة
 و كما و صفة و صفة و ان في و صفة و صفة و صفة
 و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة

و ان حق الله في طلب من في ناي و صفة و صفة
 حجة حذره لا بد من

و ان في و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة
 كان مشهوره لاس من ندم و صفة و صفة و صفة و صفة
 و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة و صفة

الظروف والحوادث ، ولكنه لم يكن قصدي على صدق مما وجد عليه في
الزمن الذي وضع له نظامه الحالي ، فالأرض التي تقطعت منه في ذلك
التاريخ هي اذن من اصل حق القديم ، وهي تشمل شمس وسبع لعربي ومعاقبة
زحلة والسكرك وقصاء ومرحبون ، وبالأحرار كل ما هو واقع في سبخ
حسن من الشرق والجنوب الشرقي لغاية بحري - هر للطنى ، وقسماً
كبيراً من الأراضي الواقعة في اتر الثاني من النهر ، هـد عبر ما أخذ منه في
جهات أخرى عند وضع لطاء و ملده . كمرعة العرب التي كانت بلاد
لبانة فأخفت بيروت حتى أصبحت جرة منها ، والساس التي أخفت
طرس ، وأرضي شهر الأحمر التي أخفت قص ، ملك ، وودي حاد
الشرق الذي أخفى بحمص . وودي حاد العربي الذي أخفى مكار ،
وامة ومة وغيرها التي أخفت بصد

فكل ذلك كان ملكاً للسن بن حقا واحدا حترامه فصلا عن مدينة
بيروت التي فصلت عنه في عهد لأمر يوسف على دمن الجرد
ودارجعا الى تكوين حسن الطبيعي نجد ان تلك الأراضي هي
جرة من حين بطيبتها . هن جبالها مقنطرة من هيكلة ، وسهلها مكوتة
من تربته التي جرفها سيل لأمصاع عن مسطحه
فلبنان عليها كل تلك الحقوق : من له عليها حق كبير من كل ما
ذكره . وهو الحق الطبيعي مؤسس على حقه في الحياة . د يتعدر عليه
ان يعيش بدوها بعد ما وصل الى الحلة التي وصفها
ثم ان معظم تلك لأراضي يكاد يكون فقراً لقلة الأيدي اعصابه

فيها ، وليس من مصلحة لدولة حيدر شاه لآلاف من البهايين
ضربون في مشرق لأرض ومعدن . فتجني البلاد لاحتية ثمة عنهم
وتشجعهم ، حال كون تلك لأرضي في شدة الحاجة من استثمارها ،
وسماها عود على لشعب وعي بدولة عنهم ربح عظم

فالتابعون يرفعون صلاتهم في دولتهم بمعية صاحبة السيادة على
لندن ولا . ثم لي لدول الكري موقفه مع . ومشفقة على حقوقه
صالحين عادة الحكم لدي صحيح للسكن على موعد التي تهدم يسر ،
وردة الأرضي التي سمحت منه لعمود في حدوده الأصلية حسب حقه
القديم وسمع أهله بركاب ذلك حكم كغيرهم من الشعوب التي صار لهم
في المدنية ، وتتوفر لهم أسباب برز في بلادهم . ويختم شعوبهم ونجارو
الشعوب الحية في مضمار التمدد وحضارة

وهم على يقين من كل صلاح سي على عمر هذين لأساس
مما كانت قائده . قد تحف لعمود . ويسكن لأه موقف . ولكنه
لا يزال الغلة

ملاحق

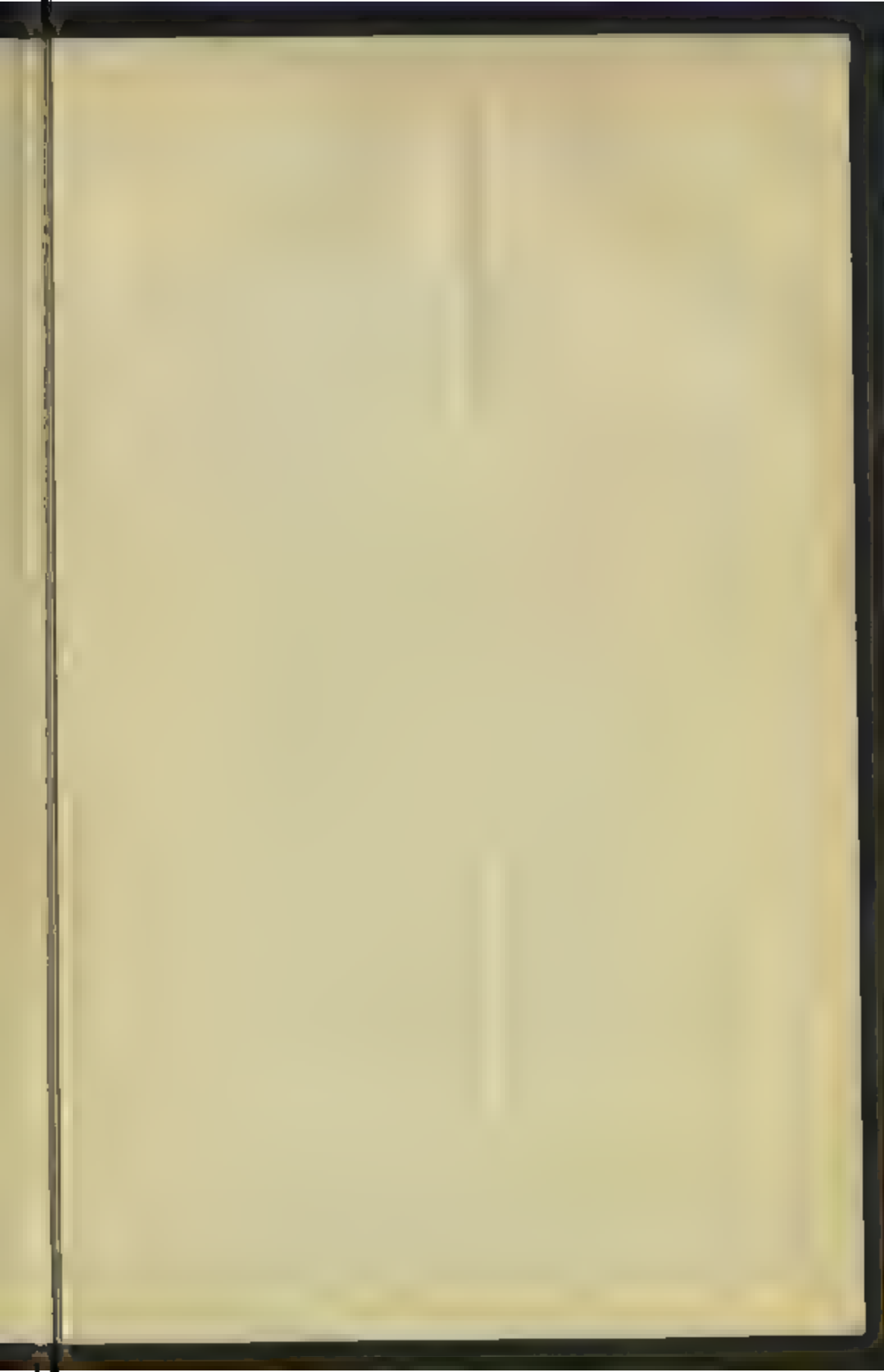
ما كده مرغ من كتابة هذه الرسالة حتى واقتنا الان. مشرد ببح
 اسان عمن لاصلاحت التي بصب مع 'هـ' الفصل في العنصر الآخر
 وهو الطاب خاص غسبه لمن ندي نفسيه حسن لادرد في الحسن
 لي ما بعد درسه وتعين مقدار حاجته
 هذه لاصلاحت اي ضرر مره. صبحت مبرومة للسكان وشي
 ون كانت لانحن مباهة للساسة. نيا فلا شت. هـ ساعد على نحسن
 لحه فيلا. ولكن. نده في برخي منها مبرومة على كسمة مده.
 من مذهب مده مبرومة على مده دي مدي مبرومة لنال كما عو
 العرض من حاب. من عوائد والا فلا. بل قد يحدث من سوء استبد
 ضرر حقيقي عمن مود لاصلاحت الاصلية. كما سنينه في وقت مناسب
 ما مباهة مده مبرومة البت فيها فهي أم الاصلحات التي يوقف
 عينا عمر من حسن وحده لأدبه. لقد مدي. لأن حاجة اشعوب
 في التعليم كحانها في حبر ومده. وليس للحكومة في مدي كسب
 واحد من أنكتات التي يدرس فيها مدي. القراء. ولكنه فصلان عن
 امدرس العينة. وحاجة لشعوب من العينة مود مبرومة لا نال
 عن حانها في التعليم. والحكومة في اسان لا من عندها بصرف مده
 قرش واحد في هدا اسان. فطرق بوقايه فيه مبرومة. ونقصات

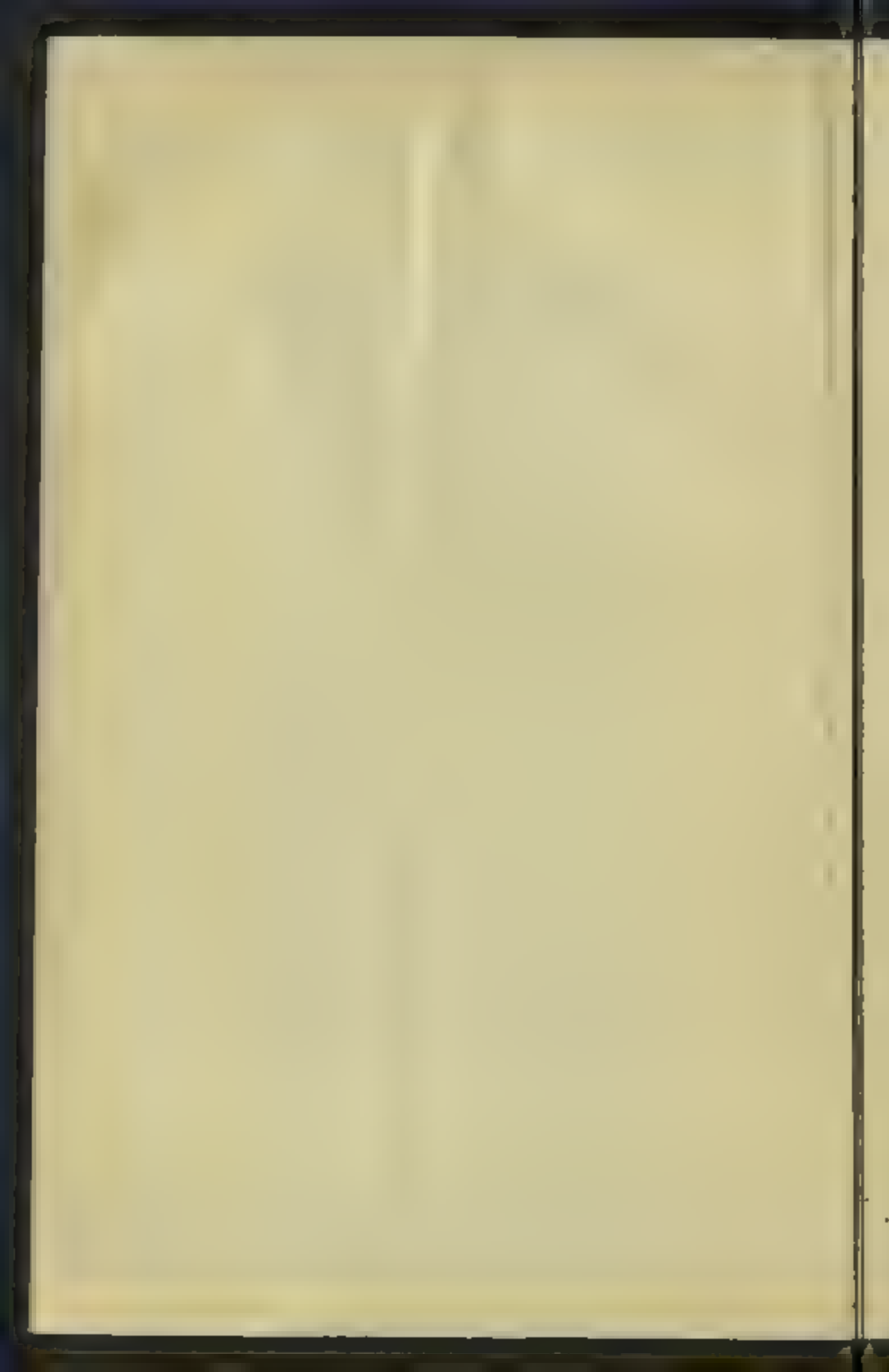
العقبة مبروكة ورة للملاوية ، وشبغ والصباغ يشتعلان في معهما
 بحسب الجرار والصباغ ونوفات غير محصورة ، واموايد غير مقيدة .
 وكل شيء فوضى ، حتى ان النظم الاجبري لمروض في كل الدنيا
 لا وجود له في لندن ومن جهة اخرى ليس فيه ثول مشروع من مشروعات
 العمومية من أي نوع كان ، حتى ان الطرقات فيه لا تشأ لا يمشي لاهي
 فهداه لأشبه ومثلها التي لا يمشي ها الاوصية في تمدده تحت
 لأمول طاشه ريم ، ريد عن دحل لوني لمجدنه ، فان قامت به الادوية
 فطمت حجابا من هذا القريب ، ولا فترك لما دخل موبيا لتتلافى به
 داحض ، وترة في اسن ما سيج من ارضه من لأن ليكون له مورد
 يستعين به على سد تلك الحاجة

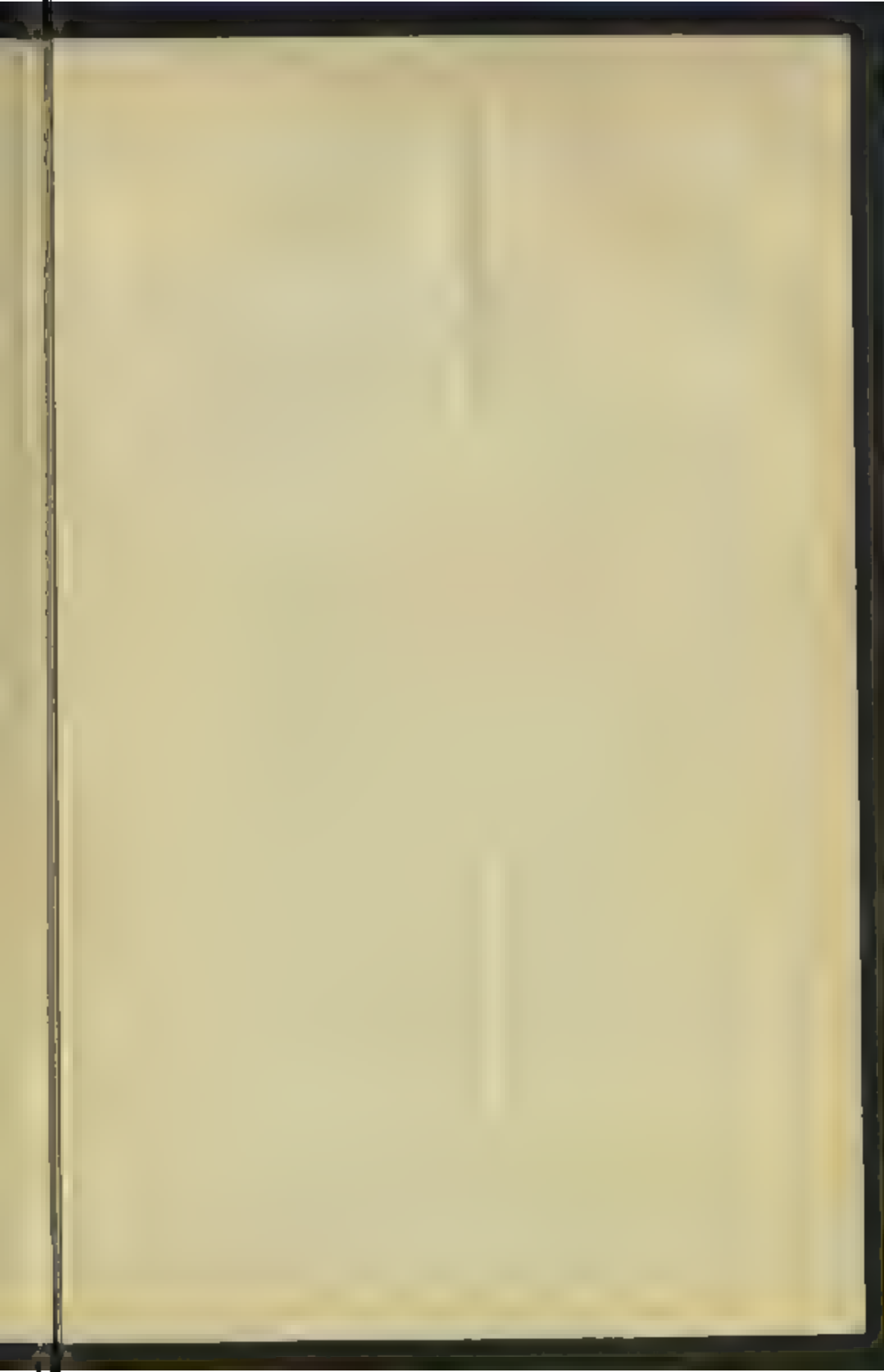
هنا هذه الامور ثمة البناء اليوم ، وسمت مشارولي لأمر لئلا
 تسع ثرة الاصلاحات المنوحة ، وحوته عن رماء ، فكون اشبه
 شر من لأولى ما
 رئيس لائحد لبيني

مصر القاهرة في اول سنة ١٩١٣
 اسكر محمود









Il en est de même pour l'hygiène publique, qui est totalement nulle. Toute d'argent. Avec service d'hygiène, aucun mesure sanitaire n'est prise. D'assurances sociales pas, tout le content a faire des soins de malade et le tannier et le tontoune exercent leur activité de tontoune avec bonheur. C'est vraiment des choses, surtout les naissances ne sont pas enregistrées, non plus les décès, tout est enregistré, non, c'est la vie est la guerre dans tous les autres pays du monde. D'un autre côté, nous avons une ne s'agit d'arrêter la population, mais de la faire croître. Les routes nouvelles sont pour les particuliers.

Or, pour répondre à tous ces besoins p...
l'adm... les... en... et...
roy... des... ceux... s... l'...
... l'...
... autres détachées jadis de son
Empire.

Iskender Amoun

Ils ont le ferme espoir que la Turquie aussi, que les
 puissances protectrices feront un accueil favorable à ses
 efforts pour le bien et de son progrès

Le 1er mai 1900, le Sultan Abdulhamid II a adressé
 un message au Parlement ottoman, dans lequel il a exposé
 les principes de sa politique intérieure et extérieure. Il a
 déclaré que son but principal était de maintenir la paix et
 l'ordre dans l'empire, et de promouvoir le bien-être de
 ses sujets. Il a également souligné l'importance de la
 réforme administrative et judiciaire, et de l'amélioration
 de l'éducation et de l'agriculture. Le message a été accueilli
 avec enthousiasme par le Parlement, qui a exprimé sa
 confiance dans le Sultan et son engagement à soutenir
 ses efforts pour le bien de la patrie.

Nous sommes convaincus que le Sultan Abdulhamid II
 continuera à mener une politique sage et éclairée, et
 que la Turquie prospérera sous son règne. Nous
 sommes également convaincus que les puissances
 protectrices de la Turquie continueront à soutenir
 ses efforts pour le bien et de son progrès.

VII

Voilà en arrivant dans les deux points essentiels de la question : la situation géographique et administrative.

La situation géographique et administrative de ses frontières naturelles et historiques est incontestable car il repose sur des arguments puissants et des raisons multiples.

Rappelons avant tout que l'autonomie administrative de la Libye, tout droit, entraînerait comme conséquence l'indépendance de son territoire. Or, si l'on veut le voir, le problème de la Libye, ses frontières se sont tendues et étendues, car des événements et les circonstances, mais elles n'ont pas été prises en compte au moment de l'application du Règlement de 1911. Donc les terres dont la Libye fut dépossédée cette époque ne lui appartiennent historiquement. Elles comprennent la région de l'Est de l'Algerie (Maalakat Zid, Kerkira, etc.) de Maroc (Tunisie) en passant tout le versant est et au sud de la montagne jusqu'à Nidale (Libye) (Libye) et même certaines terres au delà de la Libye, sans compter d'autres terres qui la sont arrivées d'autres Libyens. Après la conclusion de la Libye, nous aurons peut-être le village de Mezzat-el-Arba qui était sous le contrôle de l'Algérie et qui fut rattaché à l'Algérie. Les terres de l'Est de l'Algérie aux environs de Tlemcen rattachées à cette ville, les terres de Daar el-Ahmar annexées à l'Algérie, les terres de la région Est de Wad Khari rattachées à l'Algérie, les terres de la région Ouest du sud de Wad Khari à l'Algérie, les terres de l'Est de Mezzat et sont rattachées à l'Algérie, etc. Toutes ces terres étant annexées et la Libye ayant des droits que l'on a ratifiés, mais ne peut pas l'être et de même l'Algérie de la Libye qui sont les terres rattachées de l'Algérie à la Libye ayant été usurpée par El Djezzar.

V

Les Russes ont et nous ne pouvons pas des
recrues s'ajoutent à la fois les Russes n'importe
de les lui accorder.

ce que nous voudrions essayer de dire.

et durables, en dehors de celles-ci : —

représentation proportionne

et de la plupart de ses viscissitudes.

Nous avons vu que les tribunaux de paix ont
exclusivement compétence pour les délits de
contrainte par violence. Mais, en matière de
un droit légal indemn.

Wyższe Biuro zostało utworzone 1.1.1920 r. w ramach Ministerstwa Wewnętrznych Spraw i Administracji.

Nous avons déjà fait ressortir, au début de cette note, ce que nous entendons par la notion de "système de pensée". Nous avons dit que c'est un ensemble de concepts, de notions, de jugements, de valeurs, de sentiments, de croyances, de pratiques, etc., qui se rapportent à un certain aspect de la réalité et qui sont liés entre eux par une certaine logique.

Règlement incomplet d'une part, matières très étroites de l'autre, telles sont les causes des malheurs du Liban. Comme l'Etat est à l'intérieur et dispersion

III

Il est bien évident que le Règlement concerne les modifications apportées à la Constitution du Liban. L'intention des Puissances était de donner l'autonomie complète dont il jouissait autrefois. C'est d'autre part un principe de droit international admis, qu'un usage reste en vigueur tant qu'il n'a pas été expressément aboli par un texte. Le Règlement n'a pas pu trouver son application totale, car les Puissances n'ont pu avoir une influence effective sur le Liban, et il n'en fut pas ainsi. Les Puissances désignées par la Turquie, les Puissances, eurent tôt fait, une fois nées, de se conformer à l'esprit du Règlement. Leur préoccupation était de ne pas d'enfreindre ses prescriptions, et de ne pas le retirer de l'application. La surprise, tantôt par arbitraire et tantôt par l'autonomie dont chaque Gouvernement se permettait d'offrir à son Maître. Comme le Règlement de 1861 ne donnait pas de limites à l'autonomie, les Puissances s'arrogeaient tous les pouvoirs, et aujourd'hui les Puissances :

Au point de vue de la plus grande méfiance et une grande méfiance se trouve en proie à une grande méfiance.

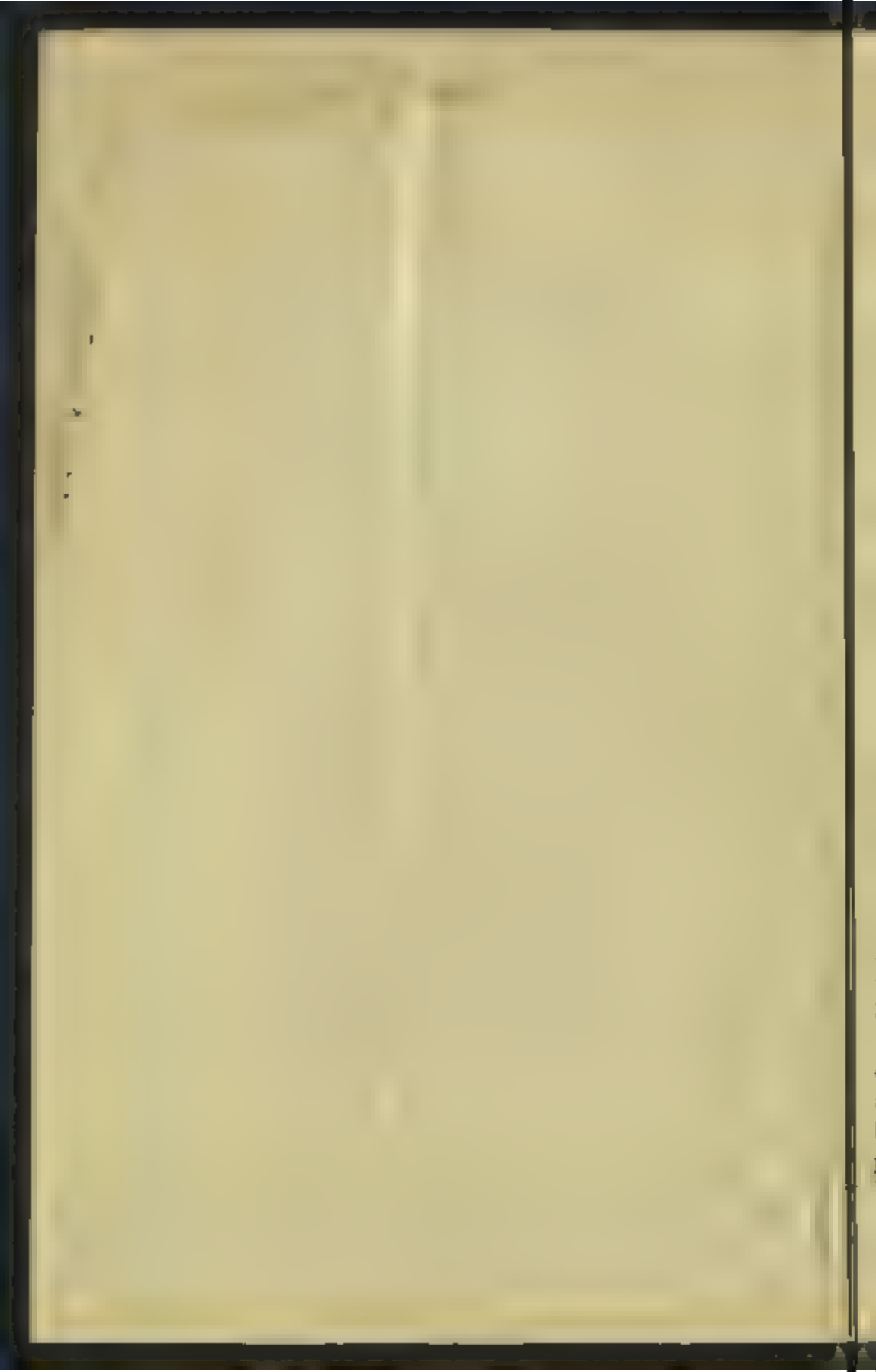
LA QUESTION LIBANAISE

I

Le projet de loi a été adopté à l'unanimité par le parlement et le 1^{er} mars 1900, le roi a signé le décret de promulgation. Le projet de loi a été promulgué le 1^{er} mars 1900.

Le fait est que, pour une grande partie de la communauté, que l'on appelle communément les médias, les données sont mal appliquées et mal interprétées de l'autre.

[illegible]



ALLIANCE LIBANAISE

D'EGYPTE

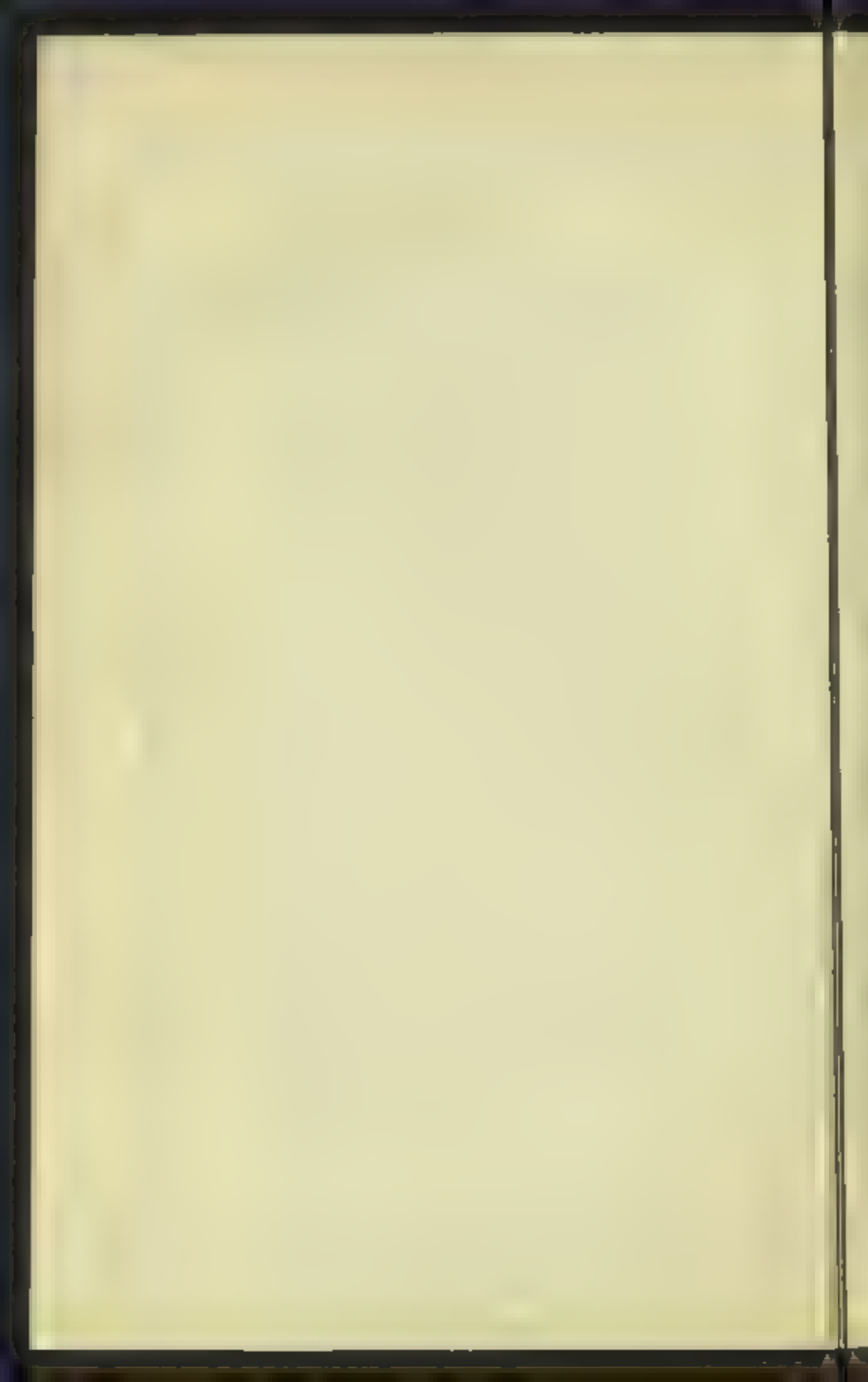
MEMOIRE

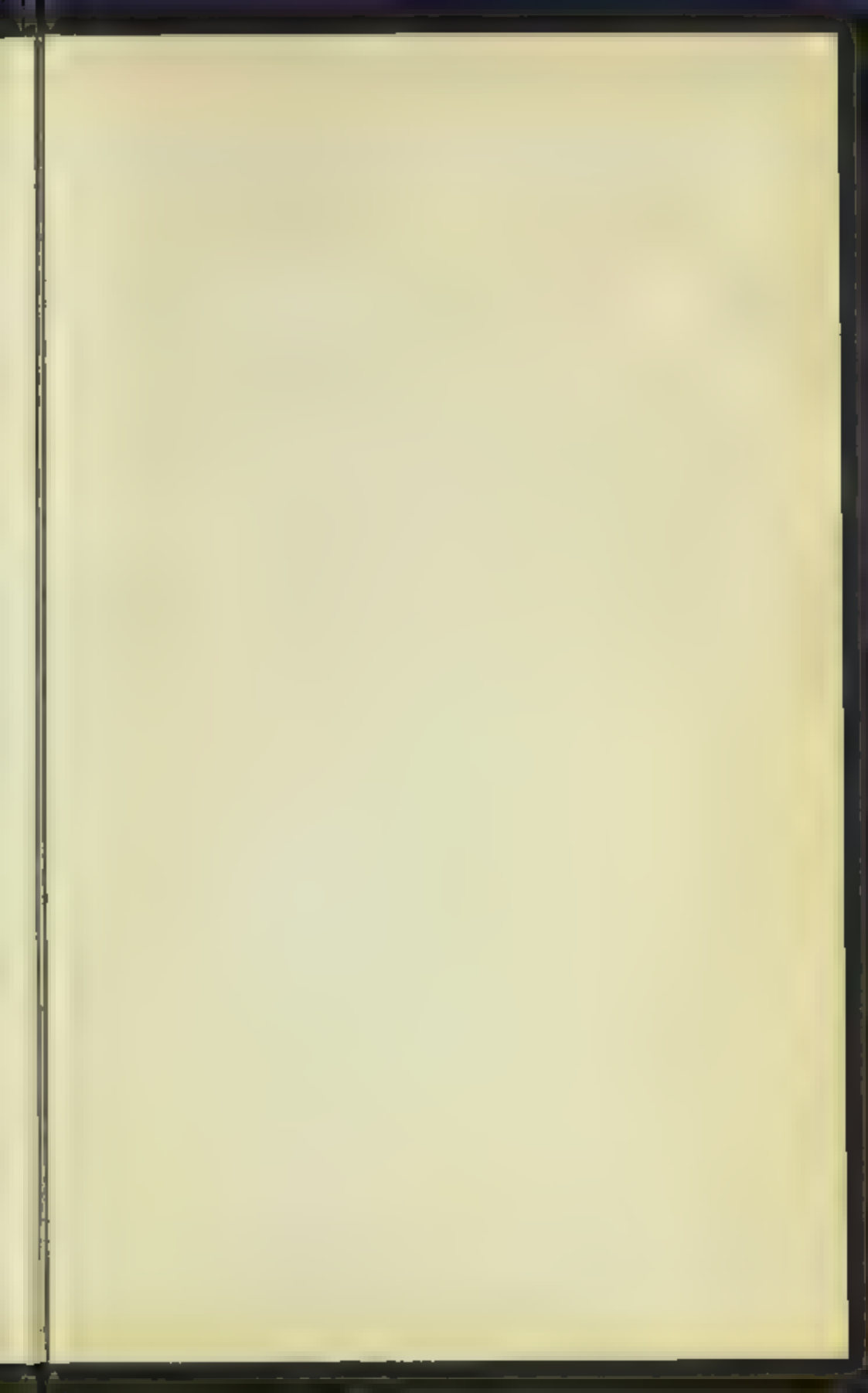
LA QUESTION LIBANAISE

1er Janvier 1913

31366

Imp. AL-MAAREF, NEGUB MITH. CAIRE.





1870

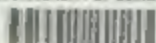
CLOSED AREA

CA:956.9:I91mA.c.1

الاتحاد اللبناني

المسألة اللبنانية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000002

CA:956.9:I91mA

الاتحاد اللبناني

المسألة اللبنانية

CA
956.9
I91mA

CA
956.9
191mA
C.1